

## مناقشة في الهيئة البرلمانية حول لجنة الاشراف على الانتخابات

عقدت أمس الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي اجتماعا قصيرا استغرق نصف ساعة ، استكملت فيه المناقشة التي كانت قد بدأتها في الاسبوع الماضي ، حول بيان ٣٠ مارس . ورأس الاجتماع السيد أنور السادات رئيس مجلس الأمة . وكانت النقطة

التي بدأت بها الهيئة هي وضع اللجنة المؤقتة التي ستشرف على انتخابات الاتحاد الاشتراكي وضم اعضاء هذه اللجنة لعضوية المؤتمر القومي العام، ومما اذا كان من الممكن ان يرشح اعضاء هذه اللجنة انفسهم في الانتخابات بدلا من تعيينهم في المؤتمر القومي .

وبعد انتهاء الاجتماع اصدرت الهيئة البرلمانية بيانا اكدت فيه انها تعتبر بيان ٣٠ مارس هو التعبير عن التصميم على خوض المعركة المسيرية وتحرير الارض وتحقيق النصر ، راته الطريق السليم لكي يحقق الشعب — بالطمسريق الديمقراطية — سيطرته الكاملة على مصائره ومقدراته . وتقرر اعضاء الهيئة القيام بواجبهم الوطني في هذه المرحلة المسيرية ، خلال عملية الاستفتاء والاعداد له ، بالاتصال الدائم بالجهاهير والتنظيمات الشعبية وكل العاملين في ميدان النشاط العام على امتداد محافظات الجمهورية لتكثيف كل قوى الشعب وحشدتها خلف برنامج ٣٠ مارس وفي الساعة السابعة مساء تحول الاجتماع الى جلسة علنية لمجلس الأمة برئاسة السيد احمد فهميم وكيل المجلس.



وفي بداية الجلسة تليت الرسائل . التي وردت من الحكومة الى المجلس وهي عبارة عن ٧ قرارات لرئيس الجمهورية . . الاول مشروع قانون الاجراءات الجنائية والثاني مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون الخاص بقسمة الاعيان التي انتهى فيها الوقت ، والثالث مشروع قانون باضافة فقره جديدة للمادة الاولى من قانون فرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة ، والرابع مشروع قانون بتعديل قانون تحديد رسوم الطيران ، والخامس مشروع قانون بتعديل القانون الخاص بالمؤسسين الماليين لمساعدة طلاب الجامعات ، والسادس مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون الخاص بمنح معاشات للموظفين غير المثبتين الشاغلين لدرجات دائمة الذين تركوا الخدمة في الفترة من ١٦ / ٢٥ / ١ الى ١٠ / ٥٦ ، والسابع قرار جمهوري باسترداد مشروع قانون العقوبات من مجلس الامة . وقد احيلت هذه القرارات الى اللجان المختصة بالمجلس ووافق المجلس على الموضوعات المدرجة في جدول اعماله ، وفي مقدمتها :

- مشروع قانون خصاص بتنظيم الوكالة في أعمال الشهر العقاري والوثوق .
- مشروع قانون الاتبات في المواد المدنية والتجارية .
- مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون الخاص بتنظيم البيعتات والاجازات الدراسية والمنع لهيئة الشرطة .

ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة والنصف ، على أن تعود للاعتقاد يوم الثلاثاء القادم